

نظرات في بعض قرارات لجنة اللغة العربية في الألفاظ والأساليب لعامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤

أ. د. عبد الناصر إسماعيل عسّاف (*)

(طال يطال)

* أجاز القرار (١٩٦) استعمال الفعل «طال» الشائع بين المعاصرين، بمعنى: أدرك ولحق؛ على أن يكون مضارعُه «يطول» لا «يطال»؛ وعلل لذلك بتعليل مستفيض لا يخلو بعض ما فيه من آراءٍ وبيّنات من تعقيب.

١- ورد في تعليل استعمال المعاصرين للفعل «طال» بمعنى إدراك الشيء وبلوغه والوصول إليه، الذي لم تنصّ عليه المعاجم، أنّ «في هذه المعاجم ما يمكن أن يُفضي إلى هذه الدلالة، وهو قولهم: (كلّ ما امتدّ فقد طال) كقولك: (طال الليل وطال الهمُّ)، ف (طال) إذن تعني الامتداد في الشيء ومنه وإليه وبه، وتنوّع دلالاته بحسب الحرف الذي يُعدّى به، فقولهم: (امتدّ إليه الخير) يعني انبسط حتى وصل إليه أو أدركه...»؛ واستدلّ لذلك بثلاث عبارات «يُفهم منها أنّ امتدّ إليه تعني وصل إليه وأدركه».

ثمّ استدلّ بخمسة شواهد من كتب التراث يمكن أن يُحمّل فيها «يُطال» المبني للمجهول على معنى: «يُدرك أو يُوصل إليه»، ومن ذلك قول الإمام عليّ عليه السلام في نهج البلاغة: «بليت بطلحة لا يُدرك غوره ولا يُطال مكره».... وقول ابن عبد ربه في العقد الفريد: «فأتعبن الغني وكلفن الفقير ما لا يُطال».

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

وعقّب على ذلك بتعقيب كان فيه: «ولا شكّ في أنّ (يطال) في كلّ العبارات التي يمكن أن تُفسّر بمعنى لا يُغالب ولا يُطاوَل، ولكنّ تفسيرها بمعنى (لا يُدرك ولا يُلحق أو يُوصَل إليه) هو ما يتبادر إلى ذهن القارئ العربي، ولا يكاد المعاصرون يفهمونها إلا بهذه الدلالة... ولا أظنّ أنّ عليّ بن أبي طالب كان يعني مغالبةً طلحةً بالمكر، وإنّما يُفسّر قوله: «لا يطال مكره» بقوله «لا يُدرك غوره» أي لا يُلحق مكره ولا يُوصَل إليه...».

وفي هذا عند النظر والتحقيق ما يدعو إلى التعقيب من وجوه:

أ- التوسّط بالفعل «امتدّ إليه» للوصول إلى دلالة (طال) في استعمال المعاصرين فيه تحكّم؛ لأنّ الفعل «طال» في المعاجم يدلّ على مطلق الامتداد، فلا يُقيّد معناه بشبه الجملة «إليه» إلا إذا قيّد هو نفسه بذلك. فاختيار الفعل «امتدّ» متعدّياً بحرف الجرّ «إلى» في تفسير الفعل «طال» الدالّ على امتداد غير مقيّد هو ضربٌ من التحريف وراه التحكّم.

ب- نسبة ما نُسب من الشواهد الخمسة إلى ابن عبد ربّه في العقد الفريد غيرٌ صحيحة؛ لأنّ ذلك قول معاذ بن جبل كما نصّ ابن عبد ربّه نفسه نصّاً، قال: «وعن رجاء بن حيوة عن معاذ بن جبل قال: إنكم ابتليتكم بفتنة الضراء فصبرتم، وإنني أخاف عليكم فتنة السراء، وهي النساء إذا تحلين الذهب، ولبسن ريط الشام وعصب اليمن، فأتعبن الغني، وكلفن الفقير ما لا يطاق».

و«يطال» في النص الوارد في التعليل تحريف من تحريف المكتبات الإلكترونية، والثابت في طبقات (العقد الفريد) «يطاق» بالقاف^(١)، كما أثبتّه. وهو في مظانّ كثيرة، ولا سيّما مظانّ الحديث، بلفظ: «وكلفن الفقير ما لا يجد».

(١) انظر: ابن عبد ربّه، العقد الفريد ٦/١٠٣ (ط أحمد أمين)، و٧/٩٨ (ط العريان)،

و٧/١١١ (ط دار الكتب العلمية).

ج- النصُّ على أن تفسير «يُطال» في تلك الشواهد التي استُدلَّ بها ثمة، بمعنى (لا يُدرك ولا يُلحَق أو يُوصَل إليه) «هو ما يتبادر إلى ذهن القارئ العربي، ولا يكاد المعاصرون يفهمونها إلا بهذه الدلالة...» = يدعو المرء إلى السؤال: هل اطَّلَعَ مفسِّر هذا الفعل هنا بهذا المعنى، الذي نصَّ على أنه هو ما يتبادر إلى ذهن القارئ العربي، على (ذهن القارئ العربي) القديم، فوجد ذلك المتبادر إليه القارئ فيه، أم هل وجد من البيِّنات والإشارات ما يوحي بذلك ويدلُّ عليه، أم هو الرجم بالغيب، وإسقاط الشاهد (الحاضر) على الغائب؟! لو كان ذلك كذلك لما فات بعض العلماء أن يلتقط ذلك، ويعبِّر عنه: ينصُّ عليه أو يشير إليه.

د- ومن هذا القبيل في رأيي ما كان في التعليق على قول عليٍّ عليه السلام، على ما فيه من حسن ظنٍّ: «ولا أظنُّ أنّ عليَّ بن أبي طالب كان يعني مغالبةً طلحةً بالمكر، وإنَّما يُفسَّر قوله: «لا يُطال مكره» بقوله «لا يدرك غوره» أي لا يُلحَق مكره ولا يُصَل إليه،...». فذلك ما لا يصل إليه إلا من كانت له قدرة الاطلاع على القلوب، وما تخفي الصدور، ومعرفة النيّات. وهو ما لا يستطيعه الإنسان، ولا يختصُّ به البحث اللغويّ العلميّ المحض.

ويلوح لي من وراء نفي أن يكون عليٌّ عليه السلام أراد بقوله مغالبةً طلحةً في المكر، ضربٌ من الحتميَّة والجبريَّة، تجلَّى في توجيه معنى «مكر» في قوله إلى المعنى المشهور الذي يتبادر في مثله إلى ذهن جمهور الناس، وهو الخداع. وهو ما حرَّكه في رأيي السهو عن معنى آخر لا تبعد عنه تلك الكلمة في قول عليٍّ استدركه الزبيديّ، إذ قال (مكر): «... والمكر: التَّدبير والحيلةُ في الحرب..».

فكلمة عليٍّ عليه السلام جاريةٌ على هذا المعنى، وهو بها أشبه وألصق. وهذا المعنى

يزكيه عندي السياق الذي وردت فيه هذه الكلمة، إذ قالها عليٌّ في من ناوأه
وواجهه في موقعة الجمل: «بُليتُ في حرب الجمل بأشدَّ الخلق شجاعةً، وأكثر
الخلق ثروة وبذلاً، وأعظم الخلق في الخلق طاعة، وأوفى الخلق كيداً وتكثراً،
بُليت بالزبير، لم يردَّ وجهه قط، وبيعلى بن مُنية يحمل المال على الإبل الكثيرة،
ويعطي كل رجل ثلاثين ديناراً وفرساً على أن يقاتلني، وبعائشة ما قالت قط بيدها
هكذا إلا واتبعها الناس، وبطلحة لا يدرك غورُه ولا يُطال مكرُه»^(٢).

٢- ورد في تعليل تعدية الفعل «طال» في استعمال المعاصرين، دفعاً
لاعتراض من يعترض بأنه فعل لازم في الأصل، أن «الفعل (طال) لازمٌ
ومتعدٌّ، ففي قول الشاعر في البيت السابق:

..... طالت - فليس تنالها - الأوعالا

جاء الفعل (طال) متعدياً، ومفعوله (الأوعالا)...

وفي هذا عند التحقيق إطلاق لا يناسب الواقع، وتحريفٌ للسؤال أو
الاعتراض عن مساره. أمّا الأوّل فلأنّ هذا الفعل «طال» لازم كما دلّت
نصوصُ العلماء وكلام العرب، إلّا إذا كان للمغالبة، فتعديته مقيّدةٌ محصورة
بالمغالبة. فالواجب أن يُقيّد الحكم بما ينبغي. وحكم التعدية لا يصحّ طرده أو
إباحته في ضوء ذلك فيما كان من استعمال المعاصرين؛ لأنّ المعاصرين لا
يريدون بهذا الفعل «طال» في استعمالهم معنى المغالبة. ولعلّ أوضح ما تُفسّر
به تعدية هذا الفعل التضمين، فالفعل الذي ضمّن الفعل «طال» في استعمال
المعاصرين معناه، وهو الفعل «نال» أو «أدرك» أو «أصاب» أو «لحق»، ألقى
عليه، بعد إذ خلع عليه معناه خصيصةً التعدية، فتعدّى إلى مفعول.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، قسم الحكم المنسوبة إلى أمير المؤمنين عليّ بن

وأما الثاني، وهو تحريف اعتراض المعترض، فالأن المعترض المختص الذي عنده حظ من علم العربية لا بأس به لا يخفى عليه أن هذا الفعل «طال» لازم في أصله في استعمال العرب، لا يكون متعدياً إلا إذا كان للمغالبة، وأن استعمال المعاصرين ليس من ذلك؛ وإلا لم يعترض.

٣- ورد في تعليل منع صوغ مضارع الفعل «طال» كما يستعمله المعاصرون على «يطال» أشياء يجب التنبيه عليها:

أ- النص على «أن عين المضارع من الثلاثي المجرد تُضبط بالسمع» ليس على إطلاقه؛ لأن ثمة أبواباً منه تُحكّم بالقياس، وإن لم يُسمع كل ما كان منه. فمن ذلك مثلاً أن ما كان ماضيه على وزن «فَعَلَ» بضم العين تُضم عينه في المضارع قياساً مطّرداً^(٣).

ب- الفعل «طار يطير» الذي سيق كما يدل السياق مثلاً على ما كان أجوف واوياً مضارعه على وزن «يَفْعَل»، ليس من الأجوف الواوي في شيء، فهو أجوف يائي باتفاق.

ج- نفى وجود مضارع الفعل الأجوف الواوي على (يفعل ويفعل) بأن واحد حكم مطّرد في مضارع كل فعل صحيح أو معتل، لا يقتصر على مضارع الأجوف الواوي؛ لتعدّد أن يكون للفعل الواحد «في آن واحد» وزنان، إذ ليس للفعل الواحد «في آن واحد» إلا وزن واحد. وتعدّد وزن هذا الفعل أو ذاك في آن واحد لاختلاف العلماء أو الوزنين، اختلاف رأي وتقدير لا ينتقض به هذا التصوّر البديهي. ومن ثمّ كان الواجب أن تُحدّف عبارة «بأن واحد»، أو أن تصحّح التصحيح المناسب.

(٣) انظر: سيويه، الكتاب ٤/١٠٣، ورضي الدين الأسترابادي، شرح الشافية ١/١٣٨، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٢٧٢.

هذا، ونفي وجود فعل أجوف واويّ مضارعه على (يفعل ويفعل) يُحمّل عليه الفعل «طال يطال» كما يستعمله المعاصرون = نفي فاته بعضُ تتبّع واستقراء. فهذا الفعل الأجوف الواويّ «نال» مثلاً يأتي مضارعه تارة على «يفعل» وتارة أخرى على «يفعل»: تقول: ناله العطية ينوله، ونال ينال نائلاً ونيلاً: صار نائلاً، أي جواداً^(٤).

على أنّي لست أريد بهذا المثال تكأة أستند إليها في تسويغ بناء المعاصرين مضارع «طال» في استعمالهم على «يطال». والذي أراه أنّ المعاصرين ضمّنوا الفعل «طال» في استعمالهم معنى الفعل «نال ينال» تضميناً كان من أثره النحويّ التعديّة، ومن أثره الصرفيّ بناء المضارع «يطال» على «يفعل».

ولعلّ ممّا يسوّغ هذا البناء في رأيي، ويدعو إلى التسمّح في استعماله، أنّ له دلالة خاصّة تميّز هذا الاستعمال، وتدلّ على معناه، خلافاً لما نُصّر عليه في التعليل من أنّه «لا يُبنى على إدخاله دلالة خاصّة ليست في البناء المسموع». فإذا قيل: «طال الهمُّ يطول» كان الفعل لازماً دالاً على معنى الامتداد، ووزنه «فَعْلُ يَفْعُل». وإذا قيل: «طال زيدٌ خالداً يطوله» كان الفعل متعدّياً دالاً على المغالبة في الطول، ووزنه «فَعْلُ يَفْعُل». وإذا قيل كما يقول المعاصرون: «طاله الهمُّ يطاله» كان الفعل متعدّياً دالاً على معنى: نال أو أصاب أو أدرك، وهو المعنى الطارئ الذي يريده المعاصرون، وكان وزنه «فَعْلُ يَفْعُل».

ومثل هذا يدعو إلى تسويغ استعمال الفعل «يطال» مضارع الفعل «طال» كما يستعمله المعاصرون والتسمّح فيه.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس (نول).

(طالما)

* تناول القرار (١٩٧) ما يشيع في استعمال المحدثين من مثل: «طالما اجتهدت فسوف أكافئك» بتضمين «طالما» معنى الشرط، على معنى: إن اجتهدت فسوف أكافئك، أو ما دمت اجتهدت فسوف أكافئك؛ ومنع ذلك، ورأى الصواب في أن يقال: «سوف أكافئك، إذ طالما اجتهدت» أو «سوف أكافئك ما دمت اجتهدت».

وهذا كله ما لا اعتراض لي عليه. لكن هل لي أن أقول: يجوز ترك هذه العبارة وأمثالها على ترتيبها دون تغيير، ويكون التركيب خبرياً صحيحاً بالأداء الصوتي والتنغيم؛ تقول: «طالما اجتهدت»، وتقف ثم تتابع: «فسوف أكافئك»؛ وتكون الفاء عاطفة سببية لا رابطة للشرط، والكلام على معنى: طال اجتهدك، لذلك سوف أكافئك. وكذلك إذا قلت: «سوف أكافئك، طالما اجتهدت»، ويكون الكلام صحيحاً لا غبار عليه؟. فإذا وصلت الجملتين دون وقفة أو فصل، فقلت: «طالما اجتهدت فسوف أكافئك» أو «سوف أكافئك طالما اجتهدت» = كان التركيب شرطياً، وكان من الممتنع الذي لم ينته إلينا منه شيء عن العرب يقيناً. ولك أن تدلّ على الفصل أو الوقفة الدالة على خبرية التركيب، في الكتابة بعلامة الترقيم الفاصلة (،).

على أن للمرء هنا أن يسأل: أليس في قول الشاعر^(٥):

فَرِشْنِي بِخَيْرِ طَالَمَا قَدْ بَرَيْتَنِي فَخَيْرِ الْمَوَالِي مَنْ يَرِيشُ وَلَا يِيرِي
رائحة شرط تدعو إلى القول: إن لهذا الأسلوب صلة بالماضي تدعو إلى مزيد من بحث ونظر؟.

(٥) عزي في البيان والتبيين ٦٦/٤، والتاج (ريش) إلى سُويد بن صامت الأنصاري، وفي اللسان (نشر، ريش) إلى عمير بن حباب. وانظر: الجوهري، الصحاح (ريش)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ريش) ٦٦/٢، والزمخشري، الفائق (رشا) ٦٠/٢. وراش فلاناً، إذا قواه وأعانه على معاشه، وأصلح حاله ونفعه.

(عَصَب)

* أجاز القرار (١٩٨) قول المعاصرين: «عَصَب» بمعنى انفعل مُغَضَبًا أو تَغَضَّبَ، ودعا إلى إضافة هذه الدلالة المحدثة إلى المعجم العربي؛ وربط ذلك بمعنى التعصُّب والعصبية عند القدماء، بشيء من اتساع دلالي.

وهذا الرأي مقبول مستساغ. على أن لي في توجيه هذا الاستعمال وتفسيره رأياً آخر، وهو أن يكون استعمال الفعل «عَصَب» وتصريفاته بمعنى الغضب الشديد وسرعة الانفعال، من قبيل التعبير عن الشيء ببعض ملابساته، عُبر عن الغضب وسرعة الانفعال بما يكون ملابساً له أحياناً من تعصيب الرأس لطرده ما يلمّ بالمغضَّب، ولاسيما رأسه، من ألم وصداع. ذلك أن الإنسان إذا تمكَّن الغضب منه ربّما أخذ منه الصُّدَاعُ وألم الرأس مأخذه، فعصَّب رأسه بعصابة يحاول بها دفع ذلك والتخفيف منه، فالتقط الناس من ذلك الفعل «عَصَب» الذي دلّ على ما لباس الغضب وسرعة الانفعال، وكان علامة دالة عليه، فنقلوه عن أصله إلى الغضب وسرعة الانفعال لضرب من الملابس بينهما، وعبروا به عنه، ونسوا أصله. وبقي الفعل على ما كان عليه أصله متعدياً حُذِفَ مفعولُه؛ لأنّه مفهوم في أصله الذي نشأ عليه في تقديري، ولا يتعلّق به بعد خروجه عن معناه الحرفيِّ إلى معناه الثاني ما يدعو إلى التصريح به، وحذف المفعول لذلك في العربية سائغ شائع.

ولنا في العربية أمثلة ونظائر لهذا السلوك اللغوي، من ذلك مثلاً قولهم: «رفع الرجل عقيرته» أي صوته، إذا غنى أو قرأ أو بكى. قيل: أصله أن رجلاً عُقِرَتْ رجله - أي قُطِعَتْ - فوضع العَقِيرَةَ - والعقيرة: الساق المقطوعة - على الصَّحِيحة، وبكى عليها بأعلى صوته، فقيل: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ، ثم كَثُرَ ذلك حتى صيِّرَ الصوتُ بالغناء عَقِيرَةَ. قال الجوهري: قيل لكل من رفع صوته عَقِيرَةَ؛ ولم يُقَيَّدْ بالغناء. قال الزبيدي: فالجوهريّ لاحظ أصل المعنى وترك

ما يتفرّع عليه، وهو من التفطُن بمكان، كما لا يخفى^(٦).

وعصبُ الرأس لدرء ما يصيبه من ضُداً وألم يكونان عن شدّة أو مرض، أو تخفيف ذلك، متعاهدٌ عند الناس لا يخفى؛ وهو بعض ما يكون به علاج ذلك. ولنا من شواهد الدالّة ما كان في سيرة النبي ﷺ؛ ففي حديث ابن عبّاسٍ: (كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّرَّ، وَرَأْسُهُ مَعْصُوبٌ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ،...) (٧).

قال النووي: «قوله (ورأسه معصوب) فيه عصب الرأس عند وجعه» (٨). وقال المناوي في شرح حديث بريدة بن الحصيب (كان ربما أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج): «الشدّة ما به من الوجع. وذكر الأطباء أن وجع الرأس من الأمراض المزمنة... وقال بعضهم: الشقيقة علاجها شد العصابة؛ ولذلك كان المصطفى ﷺ إذا أخذته عصب رأسه» (٩).

(٦) انظر: الجوهري، الصحاح (عقر)، وابن منظور، لسان العرب (عقر)، والزبيدي، تاج العروس (عقر)، وعبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة ٣٩٨.

(٧) مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ١٩٨/٤. وانظر أيضاً: البخاري، الجامع الصحيح، باب قول النبي ﷺ اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم، ٣٧٩٩، ٣/٣٤-٣٥؛ والطبراني، المعجم الأوسط، ٢٦٢٩، ٣/١٠٤؛ والملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، ٦٢٢١، ١٠/١٠١-٥٩٢.

(٨) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٨/٤.

(٩) فيض القدير شرح الجامع الصغير مختصراً، ٦٨٣٤، ٥/١٧١. ومصدر كلام المناوي: ابن حجر، فتح الباري، باب الحجامة من الشقيقة والصداع ١٠/١٦٣، والعيني، عمدة القاري، باب من احتجم من الشقيقة والصداع ٢١/٣٦١. وحديث بريدة بن الحصيب الذي أخرجه ابن السني وأبو نعيم في (الطب النبوي) ضعيف كما ذكر السيوطي في (الجامع الصغير). على أن أحمد أخرج هذا الحديث كما نصّ ابن حجر والعيني، وأخرجه الحاكم في مستدركه، ٤٣٣٩، ٣/٣٩، وصحّحه.

هذا، وينبغي التنبيه على أنّ في التوقّف عند لزوم الفعل «عَصَب» في هذا الاستعمال بعد ما كان متعدّياً، والجواب عنه = نظراً. وفي ما كان في آخر التعليل موصولاً بذلك نظراً من وجهين:

١- وصف صيرورة الفعل «عَصَب» في استعمال المعاصرين بمعنى انفعل مُغَضَّباً أو تَغَضَّب، لازماً بعد أن كان متعدّياً في المعاجم، بالإشكالية = قول لا يوافق الواقع عند التحقيق ويخالطه شيء من مبالغة؛ لأنّ ذلك جرى على أصله، فمقتضى تحوّل هذا الفعل ممّا كان عليه في كلام القدماء إلى معنّى واستعمالٍ محدثين مختلفين، أن ينسلخ من بعض ما كان عليه في ماضيه، من بعض خصائصه التي تخالف حاضره ولا تناسبه، وأن يصطبغ بما يناسب حاله في كلام المعاصرين استعمالاً ومعنّى. أي إنّ خروج «عَصَب» من المعنى والاستعمال اللذين كان بهما متعدّياً «عَصَبَ رأسه: شدّه بالعصاة»، إلى ما طرأ عليه من معنّى واستعمال جرى بهما كلام المعاصرين: «عَصَبَ: غضب أو انفعل مُغَضَّباً»، يقتضي نسخ حكم التعدية، واكتساب حكم اللزوم في الظاهر؛ لزوال السبب الذي كان به الفعل متعدّياً، وطروء ما يقتضي اللزوم.

٢- الجواب عمّا سُمي «إشكالية» بأنّ بناء فَعَّل قد يأتي بمعنى تَفَعَّل كما في قولهم: «فَكَّرَ وتَفَكَّرَ، ووَلَّى وتَوَلَّى»، وأنّ صاحب (لسان العرب) قد استعمل (عَصَبَ وتَعَصَّبَ) بمعنّى واحد على اختلاف بناءيهما = لم يصل إلى حدّ الإقناع والإحكام. ذلك أنّ حَمَلَ فَعَلَ على تَفَعَّل ممّا يحتاج إلى اختبار كثرة يبيح جواز القياس في مثله. على أنّ ذلك لا يستقيم هنا في عَصَبَ وتَعَصَّبَ؛ لأنّ «تَعَصَّبَ» لم يُسْتَعْمَل بالمعنى الذي استعمل فيه المعاصرون الفعل «عَصَبَ»، فيحمل عليه.

على أنّ الاتفاق أو الشّبه المعنويّ وحده لا يكفي لتبادل الأحكام

التركيبية بالحمل والقياس؛ فاستعمال «عَصَب» المتعدّي و«تعَصَّب» اللازم مثلاً في كلام العرب في حقل دلالي واحد (شدّ العِصَابَة) لم يمنحهما حقّ التقارض في اللزوم والتعدية، لأنّ مدار ذلك على السماع والاستعمال.
(لو... لما...)

* بُني القرائ (١٩٩) على جواز دخول اللام على جواب (لو) الشرطيّة الماضي المنفيّ ب «ما»، في مثل قولهم: «لو اجتهدتَ لما أخفقتَ»؛ وإنكار ما ذهب إليه بعضهم من تخطئة ذلك أو تضعيفه. وقد ورد في التعليل لذلك ممّا لا يصحّ، أو كان فيه نظر، ما يحتاج إلى التعقيب والنقد.

١- كان من أوّل ما ورد في التعليل أنّ ردّ مذهب مَنْ ذهب من المحدثين إلى تخطئة دخول اللام على جواب (لو) الشرطيّة الماضي المنفيّ ب«ما» أو تضعيفه، إلى ما قاله ابن هشام في (مغني اللبيب) من شذوذ ذلك، وأنّ ذلك الرأْي حملهم على التخطئة والتضعيف.

وهذا عندي قولٌ من لم يفسّر رأْي ابن هشام على وجهه، ونزعَ مصطلح «الشاذّ» في كلامه من سياقه، وانحرف به عن الجادّة. فالحكم على هذا الشيء أو ذاك بالشذوذ ليس تنقّصاً لما حُكِم به عليه في كلّ موضع، ينحطّ به إلى حدّ التغليب أو التضعيف، أو يسلبه سمة الفصاحة أو الصحّة لأنّه يكون أحياناً «مصطلحاً محايداً» إن صحّ التعبير، المراد منه وصفٌ جائزٌ خالف الأصل أو القاعدة، أو الكثير المسموع. فهل ترى في وصف بعض العلماء لقول العرب «استحوذ» بالشذوذ سبّةً أو تنقّصاً أو تخطئةً أو تضعيفاً، وهو الوارد في قوله تعالى: ﴿أَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩]؟!

وفهمٌ عبارة ابن هشام في سياقها يدلّنا على أنّ مقصوده وصفٌ اقتران جواب «لو» باللام إذا كان ماضياً منفيّاً ب«ما» بأنّه خلاف الغالب أو قليل. فإذا فسّرت كلام ابن هشام بعضه ببعض: «... الغالب على المنفيّ تجرّده

منها نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. ومن اقترانها بها قوله:

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

ونظيره في الشذوذ... «= انتهيت إلى أن جواب «لو» الماضي المنفي المقترن باللام عند ابن هشام - كما يقتضي مفهوم المخالفة - خلاف الغالب، أي قليل، وأنه شاذ. ومثله يقتضي بأخرة مماثلة الشاذ بالقليل: (المقترن باللام خلاف الغالب [الحكم بمفهوم المخالفة] ← قليل → المقترن باللام شاذ [الحكم الصريح]).

والحكم بالقلّة أو بما يؤدي إليه ليس حكم قيمة سلبياً يفضي إلى القول بالخطأ أو الضعيف، بل هو حكم وصفي يمليه الواقع اللغوي. ومن هنا ليس من العلم أو العدل أن يُتخذ لفظ «الشذوذ» في قول ابن هشام في (مغني اللبيب) مطيةً إلى التعليل والتضعيف في هذه المسألة.

ومثل هذا الاستنتاج (الشذوذ = خلاف الغالب = القليل) يدلنا على أن ما ورد في التعليل من أن معظم النحاة في ذلك على خلاف رأي ابن هشام - وهو شيء بُني على قراءة كلام ابن هشام على غير وجهه - في ضوء أقوال العلماء الواردة = تنقصه الدقة والإحكام؛ لأنّ مآل رأي ابن هشام في اقتران جواب «لو» الماضي المنفي باللام ومصيره إلى القلّة؛ وبالقلّة صرح المراد في النصّ الذي نُقل في ذلك السياق من كتابه (الجنى الداني)؛ وهو مقتضى حكم السيوطيّ فيما نُقل من كلامه في (الهمع).

٢- ورد في آخر التعليل تقديرٌ تراجع ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) عن رأيه الذي رآه في (مغني اللبيب) من تشديد اقتران جواب (لو) الشرطية باللام إذا كان ماضياً منفياً بـ«ما».

وهذا عكسٌ للقضية! صحيحٌ أن كلام ابن هشام في (أوضح المسالك)

على اقتران جواب «لو» باللام إذا كان ماضياً منفياً بـ«ما» مختلفٌ عمّا بدا عليه كلامه في المغني؛ لأنّ كلامه في (أوضح المسالك) على ظاهره، وفي سياقه، دالٌّ على أنّ اقتران جواب «لو» الماضي المنفي باللام كثيرٌ، وتجرّدُه أكثر. قال: «... وهو إمّا مثبت، فاقتراؤه باللام نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] أكثر من تركها نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإمّا منفيٌّ، فالأمرُ بالعكس نحو: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله: ولو نُعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي».

لكنّ كتاب (أوضح المسالك) ممّا ألف قبل (مغني اللبيب)؛ فقد ألفه ابن هشام كما قال بعض الباحثين^(١٠) في المرحلة الثانية من مراحل حياته في التصنيف، في حين ألف (مغني اللبيب) في المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الأخيرة من حياة ابن هشام؛ إذ أعاد تصنيفه عام ٧٥٦هـ، بجوار الحرم المكيّ.

وبذلك يكون الصواب المناسب للواقع أن يقال: إنّ رأي ابن هشام في اقتران جواب «لو» الشرطيّة الماضي المنفي باللام، كان رجوعاً عمّا كان عليه كلامه أولاً في كتابه (أوضح المسالك).

٣- عُني التعليل بمذهب من خطأ اقتران جواب «لو» الشرطيّة الماضي المنفي باللام أو ضعفه، وسعى إلى تفسيره في ضوء كلام ابن هشام الذي عارضه بما قاله بعض النحاة في هذه المسألة؛ شغل بذلك، وغفل عمّا كان ينبغي النهوض إليه من الاستدلال بما اقترن فيه جواب «لو» الماضي المنفي باللام من كلام العرب شعراً ونثراً، فاقترن على بيت يتيم مجهول القائل ساقه ابن هشام في كلامه، وكلمة من كلام أبي العلاء المعريّ. ولو سعى لذلك سعيه

(١٠) د. حسن موسى الشاعر، تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ، ص ١٠.

لزعزع رأي المغلطين والمضعفين بصحيح الاستعمال وفصيح المسموع. ومن الشواهد الدالة على ذلك قول البسوس بنت منقذ خالة جساس:

لعمرى لو أصبحت في دار منقذ لما ضيم سعدٌ وهو جارٌ لأبياتي^(١١)
وقول نصيب^(١٢):

كذبتُ وبيتِ الله لو كنتُ عاشقاً لما سبقتني بالبكاءِ الحَمائمُ
وقد قُيِّض لي أن أبحث في كتاب (الحيوان) للجاحظ، فوجدت اقتران جواب «لو» الماضي المنفي باللام في أزيد من سبعين موضعاً. وقد كان بعض ذلك وراء ما نصّ عليه بعضُ الباحثين من أن الجاحظ استعمل «لما» في جواب «لو» كثيراً في كتابه (الحيوان)، خلافاً لما عليه الاختيار في نشر الفصحاء من تجرّد «ما» من اللام^(١٣).

ومن أمثلة ذلك قول الجاحظ: (٤٦/١) «ولو أدركوا ذلك لما أدركوه إلا بعد أن تغلظ المؤمنة، وتتقصر المنّة، ولصاروا في حال معجزة وحسور، وإلى حال مضيعة وكلال حدّ...».

(مما)

* ورد في الكلام على قول الناس: «تساقط الثلوج ما أدى إلى توقّف السير» ونحوه في القرار (٢٠٠) ما يدعوني إلى الوقفات والنظرات التالية:
١- إنكار صحّة قول الناس في الاستعمال اللغوي المعاصر: «تساقط الثلوج ما أدى إلى توقّف السير» ونحوه دون «من» في الاقتراح والقرار؛

(١١) البغدادي، خزنة الأدب ١٦٧/٢.

(١٢) كذا نسب في أبي تمام، الحماسة ٤٦/٢، ونص المحقق في تخريجه ثمة على نسبه إلى غيره في مظان أخرى، وانظر: الجاحظ، الحيوان ٦-٢/٣. وانظر شواهد أخرى على ذلك في كتاب الجاحظ، الحيوان ١/٢٦٧، ٦/٦٩، وديوان دعبل الخزاعي ٢٩.

(١٣) صبحي البصام، إصلاح كتاب الحيوان الجزء الأول، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٢٠٠٦، ٧١، ص ١٣٣، ١٤١-١٤٢.

وتعليل الحكم بفقدان الربط بين ركني العبارة «لغياب العائد الذي يعود إليه الاسم الموصول (ما) في الجملة الثانية، والذي لا يمكن أن تفهم العبارة من دونه. «= قولٌ من لم يبدُ له من (ما) إلا الاسم الموصول. ولو اختُبرت (ما) في هذا التركيب بنار النكرة الموصوفة، وقُدِّرت بلفظ خاصٍّ مناسب، لا بلفظ «شيء»، فكان التقدير: «تساقطت الثلوج تساقطاً أدى إلى توقّف السير»، وكانت جملة «أدى إلى توقّف السير» صفة لـ(ما) متضمّنة ضميراً يعود إليها، ويربط الكلام ببعضه ببعض، لما ساور النفس شكٌّ في صحّة هذا التركيب.

ونظير هذا التوجيه ما أثره بعضُ العلماء في (ما) من قوله تعالى ﴿أَمْ يَرَوْنَ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَهُمْ﴾ [الأنعام: ٦]. قال السمين الحلبيّ: «الخامس: أن تكون نكرةً موصوفة بالجملة المنفيّة بعدها، والعائد محذوف، أي: شيئاً لم نمكّنه لكم. ذكره أبو البقاء. قال الشيخ: وهذا أقرب إلى الصواب. قلت: ولو قدّره أبو البقاء بخاص لكان أحسن من تقديره بلفظ شيء، فكان يقول: مكنّاهم تمكيناً لم نمكّنه لكم»^(١٤).

٢- التعقيب على ما عيب به هذا الأسلوب من فقدان الرابط لغياب العائد الذي يعود إلى (ما) في التعليل، بما اقترحه بعضهم لتقدير عائد، من قلب ترتيب العبارة، لتصبح «مما أدى إلى توقّف السير تساقطُ الثلوج، أو أن تساقطت الثلوج» = تعقيب بعيد عن السياق، لا صلة له بهذا الأسلوب؛ بدليل شبه الجملة «مما فيه»!! ومن الواضح أنه مقترحٌ موصول بالاستعمال الآخر الذي يستعمله الناس للتعبير عن نفس المعنى: «تساقطت الثلوجُ ممّا أدى إلى توقّف السير».

(١٤) السمين الحلبيّ، الدرّ المصون ٤/ ٥٣٨. وانظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن ١٣٩، وأبا حيان الأندلسيّ، البحر المحيط ٤/ ٨١، وصاحبه أبو حيّان المرادّ بالشيخ في قول السمين، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب ٨/ ٣١.

٣- الحكمُ في التعليل بنفي الاستقامة عن قول الناس في التعبير عن ذلك المعنى: «تساقطت الثلوجُ الأمر (أو الشيء) الذي أدى إلى توقّف السير» = لم يرقَ إلى حدّ تأنس به النفس، ولم يُؤتَ من البيّنات والأدلة ما يجعلك تطمئنّ إليه. ولو قلبتَ العبارةَ على شيء من المحتمل السائغ المقبول لكان لك أن تقدّر ضميراً أو اسم إشارة يعود على المصدر المفهوم من الكلام، يكون «الأمر» أو «الشيء» خبراً له؛ وبه يرتبط شرطاً العبارة، فتصحّ وتستقيم.

وليس ذلك بعيد. وبنحوه ووجه الأسلوب الذي تناوله الكلام - «تساقطت الثلوجُ ممّا أدى إلى توقّف السير» - إذ عدّ الجارّ والمجرور متعلّقين بخبر محذوف، مبتدأه مقدّر: تساقطت الثلوج، وذلك ممّا أدى إلى توقّف السير.

٤- ورد في الكلام على تخريج الأسلوب المختار في هذا القرار ما لا يصحّ عندي من وجهين. ورد في التعليل: «عبارة: (تساقطت الثلوجُ ممّا أدى إلى توقّف السير) يمكن تخريجها على واحد من وجهين: الأوّل: عدّ حرف الجر (من) للتبعيض، فيكون التقدير: تساقطت الثلوج بعض ما أدى إلى توقّف السير. الثاني: عدّ (من) حرف جر و(ما) اسماً موصولاً، والجار والمجرور متعلّقين بخبر محذوف، يكون التقدير: تساقطت الثلوج وذلك ما (كذا، والصحيح ممّا) أدى إلى توقّف السير». ا.هـ.

قلت: وُصفُ تخريج هذه العبارة في هذا المقطع بأنّه من وجهين غلطٌ ظاهر؛ لأنّ المذكور تخريجٌ واحد شَطْرَ شَطْرَيْنِ، فُسِّرَ في أولهما حرف الجر (من) بالتبعيض، ودُكِرَ في الثاني التوجيه النحويّ المقبول للجار والمجرور. على أنّ حملَ حرف الجر (من) في هذا الأسلوب على معنى التبعيض غيرٌ ظاهر، ولا يناسب المعنى. فالظاهر من قول الناس مثلاً: «تساقطت الثلوجُ ممّا أدى إلى توقّف السير» ونحوه الدلالةُ على أنّ ما قبل (من) الجارّة كان السبب الرئيسيّ لما بعدها، لا بعضه.

٥- كان ممّا استند إليه في تسويغ الاستعمال اللغوي المعاصر الذي وردت فيه «مّمّا» الاستثناسُ بأمثلة ممّا وقع في عبارة بعض العلماء والمصنّفين المعاصرين.

وفي هذا الاستثناس عند النظر مغالطةٌ وهفوةٌ منهجيةٌ واضحة؛ لأنّ الحكم على هذا الأسلوب، والسعي إلى تسويغه، يقتضي الاستدلال له بما يصحُّ الاستدلال به، فكيف يُحكّم عليه بنفسه، ويكون هو بنفسه دليلاً على صحّة نفسه وجوازه، ويكون حكماً ومحكوماً عليه في الوقت نفسه؟! أو ليس من التناقض اتّخاذ الأسلوب الذي يسعى البحثُ إلى تصحيحه وإجازته، أو اتّخاذ بعض أمثله، دليلَ استثناس لتصحيح الأسلوب نفسه وإجازته؟!!

(مَهْمَةٌ وَمُهْمَةٌ)

* تناول القرار (٢٠١) الوجه الذي يُستعمل في الدلالة على ما يُكلّفه الشخصُ من قضيّة أو أمر يقتضي عنايةً أو جهداً خاصّاً، «مَهْمَةٌ» بفتح الميم والهاء أم «مُهْمَةٌ» بضمّ الميم وكسر الهاء؛ وانتهى بالأكثرية إلى صحّة استعمال الكلمتين، وأن الأولى استعمال «مُهْمَةٌ» يضمّ الميم وكسر الهاء. فهل بلغ في ذلك مبلغ الإحكام، أم كان فيه ما يدعو إلى التحفّظ؟. أربعة أشياء لاحت لي في قراءة هذا القرار ومقدماته، كان عليّ أن أنبّه عليها هنا:

١- بدا لي في بيان المسألة، في أول القرار، ما بلغ حدّ الاختلاف، وافتقر إلى الإحكام. فقد وُصِفَت المسألة أولاً بأنّها اختلاف بين الكتاب والباحثين حول أيّهما أصحّ في الاستعمال اللغوي: «مَهْمَةٌ» بفتح الميم والهاء أم «مُهْمَةٌ» بضمّ الميم وكسر الهاء؛ وهو ما يعني بأخرة أنّ الخلاف يدور حول أيّ هاتين الكلمتين الصّحّحتين أولى بالاستعمال. ثمّ ختم ذلك الوصف بعبارة «فما يصوّبه فريق يخطئه آخر» التي تعني أنّ الخلاف يقوم

على الصحيح من هاتين الكلمتين، وهذا فيه ما ينقض تلك القضية التي قام عليها الشرطُ الأوّل.

٢- ورد في التعليل ما يزكي استعمالَ مَهْمَةٍ بفتح الميم والهاء، ويرجّحه على استعمالِ مُهْمَةٍ بضمّ الميم وكسر الهاء، مرتين: بدا ذلك أولاً حين نُقِلَ ما كان في (تاج العروس) و(المعجم الوسيط) موصولاً بالمسألة من مادة (همم)، ثمَّ عُقِبَ عليه بالقول: «يُلْحَظُ أَنَّ لِلْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ (هَمَّ) دَلَالَتَيْنِ: وَاحِدَةً فِي حَالَةِ الزُّوْمِ، وَهِيَ النِّيَّةُ وَالْعَزْمُ عَلَى الشَّيْءِ، وَهَذَا مَفْهُومُ قَوْلِ الْمَعَاجِمِ....، وَوَاحِدَةً فِي حَالَةِ التَّعْدِي، وَهِيَ الْحَزْنُ وَالْإِقْلَاقُ كَمَا فِي الْمَعَاجِمِ.... وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ دَلَالَةَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ هِيَ الْأَلْصَقُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ...».

وفي الموضوع الثاني كان تناولُ «مَهْمَةٍ» و«مُهِمَّةٍ» صرفاً ودلالة، الذي عُقِبَ عليه بالقول: «والظاهر أَنَّ دَلَالَةَ «مَهْمَةٍ» أَقْرَبُ إِلَى مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، عِلْمًا أَنَّ كِتَابَ (الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِبِ لِمَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ ٦٦/٣) صَحَّحَ كَلِمَةَ «مُهِمَّةٍ» الَّتِي كَانَ يَخْطِئُهَا بَعْضُهُمْ، وَرَأَاهَا أَدَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ كَلِمَةِ «مَهْمَةٍ»....».

حتى إذا وصلت بعد هذا وذاك إلى القرار الذي انتهي إليه فوجئتُ بإيثار ما كان خلاف ذلك الذي زكاه التعليل. فهل كان ذلك مآلاً صحيحاً يدلّ على صدور النتيجة عن مقدماتها صدوراً منطقيّاً مترابطاً تأخذ فيه النتائج برقاب المقدمات، أم هو القطيعة والاضطراب؟!.

٣- ورد في التعليل الصرفي والدلاليّ لكلمة «مُهِمَّةٍ» ما فيه نظر، ذلك أن القول: «ويُلْحَظُ هُنَا أَنَّ الْكَلِمَةَ انْتَقَلَتْ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ، وَلِذَا يُمْكِنُ جَمْعُهَا عَلَى (مِهَامٍ)، وَلَوْ بَقِيَتْ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ لَكَانَ جَمْعُهَا (مُهِمَّاتٍ)...» = يوهم بامتناع جمع هذه الكلمة «مُهِمَّةٍ» على «مُهِمَّاتٍ»،

لانتقالها من الوصفية إلى الاسميّة، وأنّ جمعها هو «مَهَامٌ» فقط. وفي هذا نظر؛ لأنّ معنى الوصفية في هذه الكلمة ملحوظ لم يفنّ، وإن غادرت الوصفية إلى الاسميّة. ولذلك جُمِعَت، وهي اسم، جمع سلامة فيما انتهى إلينا من كلام القدماء. بل إنّ جمعها على خلاف ذلك، أعني على «مَهَامٌ»، من قبيل الظنيّ المحتمل، لاحتمال أن يكون هذا الجمعُ جمعَ «مُهَمِّمٌ». ٤- أهمل القرارُ في مناقشة استعمال هاتين الكلمتين والتعليل له الاستدلالَ ببعض ما استُعمِلت فيه هاتان الكلمتان من كلام القدماء والفصحاء والعلماء والمصنّفين، احتجاجاً أو استثناءً، إهمالاً كليّاً، وهجره هجراناً تامّاً. وقد وردت من ذلك أمثلة غير قليلة يمكن أن تزكّي أحد الاستعمالين، وترجّح إحدى الكلمتين؛ وتخلع على حكمه واستدلاله من القوة والإحكام ما لم يبلغه هنا ولم يصل إليه.

ولو استند القرارُ إلى ذلك، وتأمّله حقّ التأمل، لزكّي استعمال «مُهَمِّمَةٌ» بضمّ الميم وكسر الهاء، وجمّعها على «مُهَمِّمَاتٍ»، ولبدا أنّ جمعها على «مَهَامٌ» محتملٌ جائز ليس له درجة القطعيّ؛ لاحتمال أن يكون جمع «مُهَمِّمٌ»، وأنّ جمع «مَهَامٌ» المستعمل في عبارة القدماء ليس دليل قطع على استعمال «مُهَمِّمَةٌ»؛ ولغلب على الظنّ أنّ هذه الكلمة «مُهَمِّمَةٌ» بفتح الميم والهاء من استعمال المحدثين الذي ليس له حظٌّ في استعمال القدماء، وإنّ لم تُحرّم حظّاً في القياس والتخريج اللغويّ حُمِلت على شيء منه في هذا القرار^(١٥).

(النوايا)

* أجازت اللجنة في القرار (٢٠٢) استعمال كلمة (النوايا) التي

(١٥) للأستاذ صلاح الدين الزعبلوي - رحمه الله - كلامٌ في ذلك أيده بالدليل والشواهد، نُشر في غير مطبّعة، يحسن الإفادة منه هنا. انظر له: الصفات الغالبة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م ٥٣، ج ٤، ص ٨٢٦-٨٢٧؛ والقياس في الجموع، مجلة التراث العربي - دمشق، ع ١٥ - ١٦، ص ١١٧ - ١١٨؛ ومعجم أخطاء الكتاب، ص ٦٤٤-٦٤٥.

يستعملها المعاصرون بمعنى المقاصد وما يُعزَم عليه جمعاً لـ «النَّوَاةِ والنَّوَى» بمعنى النَّيَّةِ، ونصّت على أن «نَيَّْة» جمعها «نِيَّات». وكان القرار الذي انتهت إليه اللجنة في ذلك موافقاً لما دعت إليه في الاقتراح. وفي ذلك ما يدلُّ اقتضاءً على أن «نَيَّْة» لا تُجمَع على «نوايا»، فإذا جُمِعت على ذلك كان خطأً لا يجوز. بيد أن تأمل ذلك في ضوء ما كان في التعليل الذي استند إليه القرار يدعو إلى التوقّف، ويدفع إلى الحكم على القرار أو النتيجة التي انتهت إليها اللجنة بالتحكّم؛ فقد قام التعليل على جواز جمع «نَيَّْة» و«نَوَاة» و«نَوَى»، وكلُّها مترادفات بمعنى واحد، على «نوايا» حملاً على النظير؛ فحُمِلَ الأول «نَيَّْة» في ذلك على «جَيْبَة» في جمعها على «جبايا»؛ وحُمِلَ الثاني «نَوَاة» في ذلك على «دَوَاة» في جمعها على «دَوَايا»؛ وحُمِلَ الثالث «نَوَى» في ذلك على «مَنَى» في جمعها على «منايا». ثم رُتّب على ذلك استنتاجاً أنّه «ليس ما يحول دون جمع هذه الكلمات الثلاث على نوايا».

فإذا كان ذلك كذلك فلمَ حيل بين «نَيَّْة» وبين جمعها على «نوايا» في الاقتراح والقرار؟! وإذا كانت اللجنة أثرت في جمع «نَيَّْة» السماع، والاقتصار على «نِيَّات»، فقد كان ينبغي أن تتبّه على ذلك بما يفسّر تركّ جواز جمع «نَيَّْة» على «نوايا» الذي كان واضحاً لا خفاء فيه في التعليل. ولو تركّ للقارئ أن يستنتج من التعليل الوارد في هذا القرار الحكم المناسب لقال: يقتضي الحمل على النظير بناءً جواز أن يكون (نوايا) جمعاً لـ «نَيَّْة» و«نَوَاة» و«نَوَى».

على أن جواز ذلك قياساً حملاً على النظير، في ضوء ما ورد في التعليل، يضعفه أنّ النظير الذي حُمِلت عليه كلُّ كلمة من تلك الكلمات

كان يتيمًا لم يتعدّ الكلمة الواحدة. فكيف إذا ابتلي بعض ذلك بعزل أُخْر، ككلمة «جبايا» التي نُصِّ في التعليل على ورودها في تاريخ ابن خلدون، وحُمِلت على أنها جمع «جبية» أو «جبوة»، ونُظِر بها جمع «نبة» على «نوايا»؛ فهذه الكلمة، وما رُتّب عليها ممّا لا ينبغي الاطمئنان إليه والوثوق به؛ لأنها ثمرة من ثمرات تحريف المكتبة الشاملة؛ والوارد في المطبوع من تاريخ ابن خلدون، في غير طبعة^(١٦) المصدر «جباية». على أن ورود «الجبايا» في (مرآة الجنان)^(١٧) - وهو ممّا هداني إليه البحث في المكتبة الشاملة - ليس دليلًا قاطعًا لاحتمال أن تكون الكلمة محرّفة من المصدر «الجباية» تحريفًا؛ وإذا صحّت عيّت بورودها مولّدة في كلام متأخر، وأنّ حملها على أنها جمع «جبية» أو «جبوة» تقدير ظني لا يرقى إلى القطع.

وهذا القرار الذي انتهت إليه اللجنة يقتضي تخطئة ما جرى عليه المعاصرون في جمع «نوايا»، خلافاً لما يوحى به ظاهره؛ لأن «نوايا» عند المعاصرين جمع «نبة»؛ يدلّك على ذلك أنّ الواحد الذي يستعملونه في تعبيرهم كلمة «نبة» لا أختاها «نواة» و«نوى».

هذا بعض ما بدا لي في هذه القرارات بعد نظر وتدبّر ومراجعات، فيه ما يدعو إلى أن نفتح نوافذنا لروح اللغة اللطيف، وما وفر فيها من سماحة وشجاعة، والحمد لله أولاً وآخراً.

* * *

(١٦) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ٨٧/٢ (ط دار الفكر)، ١٤٩/٣ (ط دار الكتاب المصري - الكتاب اللبناني).

(١٧) اليافعي، مرآة الجنان، ٣٠١/٢.

المصادر والمراجع

- أخبار النساء، ابن الجوزي، تح: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت، ١٩٨٢.
- أخلاق الوزيرين، أبو حيان التوحيدي، تح: محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر - بيروت، ١٩٩٢.
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٩٩٨.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة - جدة.
- إصلاح كتاب الحيوان الجزء الأول، صبحي البصام، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٢٠٠٦، ٧١.
- الأغاني، الأصفهاني، ج ١ و ٤، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٩٥٠، ١٩٥٢، ج ١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تح: د. وداد القاضي، دار صادر بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٧، ١٩٩٨.
- تاج العروس، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، الكويت، ط ١، ١٩٦٥ - ٢٠٠١.

- تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، عُني به أ. خليل شحادة، دار الفكر - بيروت، ٢٠٠٠. وطبعة دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، ١٩٩٩.
- تاريخ الإسلام للذهبي، تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ٢٠٠٣.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تح: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٦، ١٩٩٨.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، بيت الأفكار الدولية - عمّان والرياض.
- تنمة يتيمة الدهر، الثعالبي، شرح وتحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٨٣.
- تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ، د. حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمّان، ط ١، ١٩٩٤.
- التفسير الكبير، الفخر الرازي، الطبعة البهيّة المصريّة - القاهرة، ط ١، ١٩٣٨.
- التكملة والذيل والصلة، الصغاني، ج ٢، تح: إبراهيم إسماعيل الأبياري، وج ٣، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط مصورة عن ط مطبعة دار الكتب - القاهرة، ١٩٧١ و ١٩٧٣.
- الجامع الصحيح، البخاري، عُني به محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- الحماسة لأبي تمام، تح: د. عبدالله عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨١.
- الحيوان، للجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ط البابي الحلبي - القاهرة، ط ٢، ١٩٦٥ - ١٩٦٩.

- خزانة الأدب، البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧.
- الدرّ المصون، السمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٩٨٦ - ١٩٩٤.
- دلائل الإعجاز، الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٤.
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي، شرحه حسن حمد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
- رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٩٧٩.
- الرسالة القشيرية، القشيري، تح: معروف مصطفى زريق، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
- شرح الشافية، رضي الدين، تح: الحسن والزفراف وعبد الحميد؛ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.
- شرح المشكل من شعر المتنبي، لابن سيده، تح: السقا، ود. عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٧٦.
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل - بيروت، ط ٢، ١٩٩٦.
- الصحاح، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٩٩٠.
- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر - القاهرة، ط ١، ١٩٢٩.
- الصفات الغالبة، صلاح الدين الزعبلأوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م ٥٣، ج ٤، ١٩٧٨.

- العقد الفريد، ابن عبد ربّه، عُني به أحمد أمين وإبراهيم الإبياري وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٩٦٨؛
والعقد الفريد، تح: محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية، ط ٢،
١٩٥٣؛ والعقد الفريد، تح: د. مفيد قميحة، ود. عبد المجيد الترحيني،
دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٨٣.
- عمدة القاري، العيني، ضبطه وصحّحه عبدالله محمود محمد عمر، دار
الكتب العلميّة - بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تح: البجاوي وأبو الفضل
إبراهيم، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تح: عبد القادر شيبه
الحمد، ط ١، ٢٠٠١.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، دار المعرفة - بيروت،
ط ٢، ١٩٧٢.
- القياس في الجموع، صلاح الدين الزعبلوي، مجلة التراث العربي -
دمشق، ع ١٥ - ١٦، ١٩٨٤.
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي
محمد معوّض، وشارك في تحقيقه: د. محمد سعد رمضان حسن، د. محمد
المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله،
هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف - القاهرة.
- المحاسن والأضداد، الجاحظ، مطبعة السعادة - القاهرة، ط ١، ١٣٢٤هـ.

- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، السريّ الرّفاء، كتاب المشروب،
تح: ماجد حسن الذهبي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٨.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم، تح: عطا، دار الكتب العلميّة -
بيروت، ط ٢، ٢٠٠٢.
- مرآة الجنان لليافعيّ، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية
- بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي القاري، تح: صدقي محمد
جميل العطار، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٤.
- معجم أخطاء الكتاب، الزعبلأوي، عُني به: د. محمد مكّي الحسني،
وأ. مروان البوّاب، دار الثقافة والتراث - دمشق، ط ١، ٢٠٠٦.
- المعجم الأوسط، الطبراني، تح: طارق محمد، وعبد المحسن الحسيني،
دار الحرمين - القاهرة، ١٩٩٥.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، مكتبة الشروق
الدولية، ط ٤، ٢٠٠٤.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر - بيروت، ١٩٧٩.
- من غاب عنه المطرب، الثعالبي، المطبعة الأدبية - بيروت، ١٣٠٩.
- موسوعة الشعر العربي، الإصدار الأول، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- نفح الطيب، المقرئ، تح: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٩٨٨.
- نهاية الأرب، النويري، ج ١، تح: د. مفيد قميحة، ج ١٥، تح: د. يوسف
الطويل، وعلي محمد هاشم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠٠٤.
- همع الهوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة -
بيروت، ط ١، ١٩٩٨.